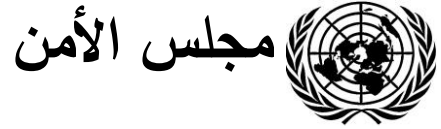


Distr.: General
14 April 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن يعتزم، برئاسة الجمهورية الدومينيكية، عقد مؤتمر مفتوح عن طريق التداول بالفيديو، في 27 نيسان/أبريل 2020، بعنوان "نحو الذكرى السنوية الخامسة لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن: التعجيل بتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)". وفي هذا الصدد، أعدت الجمهورية الدومينيكية المذكرة المفاهيمية والمبادئ التوجيهية المرفقة طيه (انظر المرفقين). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه سينغر ويزينغر
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول للرسالة المؤرخة 13 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

مذكرة مفاهيمية

الشباب والسلام والأمن: نحو الذكرى السنوية الخامسة لجدول الأعمال المتعلق بالشباب
والسلام والأمن: التعجيل بتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)

معلومات أساسية

قبل خمس سنوات، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع، بقيادة المملكة الأردنية الهاشمية، القرار 2250 (2015). وكان هذا القرار الرائد هو الأول من نوعه الذي كرس بكامله للدور الحيوي والإيجابي الذي يضطلع به الشباب في سياق السلام والأمن الدوليين. وبعد ثلاث سنوات، دعا مجلس الأمن، في قراره 2419 (2018)، الذي بادرت به حكومتا بيرو والسويد، إلى زيادة دور الشباب على جميع مستويات صنع القرارات المتعلقة بالأمن والنزاع والسلام، بما في ذلك اتفاقات السلام. ويمثل هذان القراران معلمين بالغين الأهمية في الاعتراف بالشباب وتحديد أولوياتهم في سياق السلام والأمن الدوليين.

واعترف أيضا بالدور الأساسي الذي يضطلع به الشباب في تحقيق السلام والأمن في بيان من رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2019/15)، قدمته جنوب أفريقيا واعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2019، بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب الأفريقي في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وباعتباره جانبا رئيسيا من جوانب استدامة وشمولية جهود حفظ السلام وبناء السلام ونجاحها في القارة.

والدراسة المعنونة "السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن"، التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن في قراره 2250 (2015) وقُدمت إلى المجلس في عام 2018، تبين بصورة بليغة المساهمات المتعددة الأشكال التي قدمها الشباب للسلام والأمن، وتقدم أمثلة مفيدة على كيفية إشراك الشابات والشباب بصورة مجدية. وفي تلك الدراسة، أُهيب بالحكومات والجهات الفاعلة الدولية أن تقوم بتغيير ضخم وتعترف بالشباب باعتبارهم "السلام المفقود".

وفي عام 2018، أطلق الأمين العام مبادرة "شباب 2030: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب"، وهي أول استراتيجية من نوعها، بهدف توسيع نطاق الإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية لتلبية احتياجات الشباب، وإعمال حقوقهم، والاستفادة من إمكانياتهم باعتبارهم عوامل للتغيير، مع دعمهم كأولوية رئيسية باعتبارهم محفزاً للسلام والأمن والعمل الإنساني. وعلاوة على ذلك، عُقدت في هلسنكي، فنلندا، الندوة الدولية الأولى المعنية بمشاركة الشباب في عمليات السلام، يومي 5 و 6 آذار/مارس 2019، بهدف التداول بشأن الخطوات الكفيلة بتعزيز المشاركة الهادفة للشباب في عمليات السلام وإحراز تقدم في تنفيذ القرار 2419 (2018).

وبصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة لقرار مجلس الأمن 2250 (2015) والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ما يتيح فرصة للتفكير في التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الماضية، وتحديد العقبات وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

السياق

صدر في آذار/مارس 2020 أول تقرير للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167)، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن 2419 (2018). ويؤكد الأمين العام في التقرير أن جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن عاملٌ للتعبيل بتحقيق نهج السلام المستدام وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويبين التقرير أنه بالرغم من تزايد الوعي بالدور الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في مجال السلام والأمن، فلا تزال ثمة تحديات أساسية تتمثل في الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركتهم وقدرتهم على التأثير في عملية صنع القرار؛ والاعتداءات على حقوق الإنسان الخاصة بهم؛ وعدم كفاية الاستثمار في المنظومات بغية تيسير إدماجهم، ولا سيما منظومة التعليم. ويخلص التقرير إلى أن مشاركة الشباب والشبان ما فتئت تحظى على نحو متزايد، منذ عام 2015، باعتراف الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء بوصفها عنصراً أساسياً لجهود بناء السلام الشاملة والمستدامة، وأن القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) يمثلان إسهاماً رئيسياً في عمل المجلس. كما أن الشباب يشكلون عنصراً محورياً في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، ولكن لا يزال يتعين تحويل ذلك الوعي إلى إجراءات ملموسة، بما في ذلك اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني، والأولويات المؤسسية، والتمويل المخصص، وتدابير المساءلة، وذلك لكفالة قدرة جميع العناصر الفاعلة على تنفيذ الركائز الموضوعية للقرارين 2250 (2015) و 2419 (2018).

والشباب هم أصحاب المصلحة الرئيسيون في الحفاظ على السلام وتسوية النزاعات ومنع العنف. كما أنهم يسهمون في التماسك الاجتماعي من خلال بناء السلام بدءاً من المستويات المحلية الصرفة، بما في ذلك مجتمعاتهم المحلية، وانتهاء بالمستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والعمل على مختلف سيناريوهات النزاع وأشكال العنف، من قبيل الجرائم العنيفة، والعنف الجنساني، والعنف السياسي، والتطرف.

ومن الأهمية البالغة بمكان بالنسبة للشباب اتباع نهج متكامل وشامل ينطوي على تمكينهم باعتبارهم صانعي قرارات لكي يتمكنوا من مواصلة المشاركة على نحو فعال ومفيد في العمليات المتصلة بالسلام والأمن. وهذا أمر لا غنى عنه لتحسين المجتمعات من حيث استيعابها للجميع وتحقيق المساواة بينهم.

وينبغي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشباب وحمايتهم، بما يشمل ما يتصل منها بحرية التنقل والتعبير، والمشاركة في المجالات السياسية والمدنية، والتجمع السلمي. ولذلك، ينبغي ضمان بيئة تمكينية وآمنة لكي يواصل الشباب العاملون في مجال السلام والأمن، بمن فيهم بناء السلام، الاضطلاع بعملهم دون خوف من التهديدات أو الأعمال الانتقامية.

والشباب يجسدون وعدا بالتجديد ويجب اعتبارهم شركاء على قدم المساواة وشركاء أساسيين من أجل تحقيق السلام. ولذلك، من الضروري الاستثمار في قدرات الشباب وتأثيرهم وقيادتهم وفي المنظمات الشبابية من أجل تحقيق أقصى قدر من طاقاتهم الكامنة لإحداث تغيير حقيقي من أجل السلام، والتخلص من الحواجز الهيكلية التي تحد من مشاركة الشباب في تحقيق السلام والأمن، والتعاون مع الشباب باعتبارهم شركاء على قدم المساواة في تحقيق السلام.

غير أن الشباب لا يشكلون مجموعة متجانسة أو متناغمة. فعلى سبيل المثال، ونظراً للتصور الجنساني للشباب، فإن مبادرات السلام والأمن التي تستهدف الشباب، على غرار الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركتهم، تميل إلى إعطاء الأولوية للذكور منهم. ورغم عدم وجود أي شك في أن الشباب يشاركون

في مجموعة متنوعة من الأنشطة في سياق بناء السلام والحفاظ عليه، فإن أدوارهن مبخوسة التقدير، ولا تتلقى قدرا كافيا من التمويل، وتشكل بالكاد موضوعا للبحوث.

وتتوقف استدامة السلام على اتساق المشاركة المجدية للشباب في عمليات السلام، والسياسة، والحوكمة، وبناء المؤسسات، وسيادة القانون، وقطاع الأمن، والانتعاش الاقتصادي.

الهدف

تتيح هذه المناقشة المفتوحة منبرا للدول الأعضاء لتقييم التقدم المحرز في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن 2250 (2015) و 2419 (2018)، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومناقشة التوصيات وأولويات العمل والركائز الخمس للقرار 2250 (2015)، تشمل ما يتعلق منها بدور الشباب في الاستجابة لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سياق السلام والأمن.

أسئلة إرشادية

- ما هي الأمثلة على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي؟
- ما هي المبادرات والتدابير الملموسة، من قبيل خطط العمل الوطنية المكرسة للشباب والسلام والأمن، التي ينبغي للدول الأعضاء أن تضعها لدعم مساهمات الشباب في تحقيق السلام؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التنفيذ الفعال لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن؟
- كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تكفل إدراج أولويات الشباب في الاستجابات الدولية المتعلقة بالسلام والأمن وإدراج جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن في وثائقها الاستراتيجية والتخطيطية، وتحليلاتها للنزاعات، وأطرها، ومبادراتها، وأدواتها الإرشادية؟
- ما هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن لكفالة المشاركة المجدية للشباب في جهود السلام والأمن؟ كيف يمكن لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية، وكذلك المبعوثين الخاصين، أن يدعموا على نحو أفضل تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)؟
- ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لمنع وقوع أعمال انتقامية ضد الشباب من بناء السلام والمدافعين الشباب عن حقوق الإنسان ومنظمات الشباب، والتصدي لتلك الأعمال؟
- كيف يمكن زيادة مخصصات التمويل اللازم لتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن زيادة كبيرة، من أجل دعم الإجراءات التي تتخذها طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب، والمنظمات غير الحكومية التي تركز على الشباب، والأمم المتحدة وغيرها؟
- كيف يكمل جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن أحدهما الآخر في التصدي للتحديات المتزايدة في سياق منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام؟

- كيف يمكن للجنة بناء السلام أن تدعم بشكل أفضل النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن في ضوء الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام؟
- ما هو دور الشباب في التصدي لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سياق السلام والأمن؟

شكل الاجتماع

سيبدأ المؤتمر المفتوح عن طريق التداول بالفيديو في الساعة 10:00 من يوم الاثنين، 27 نيسان/أبريل، برئاسة فخامة السيد خوسيه سينغر ويزينغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن.

وجميع الأعضاء والمراقبين الدائمين مدعوين إلى المشاركة في المؤتمر (انظر المرفق الثاني).

وترد فيما يلي أسماء المتكلمين الذين سيقدمون إحاطات لمجلس الأمن:

- معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام
- السيدة جايانما فيكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب
- السيدة علا السقاف، منسقة مشروع منظمة شباب بلا حدود للتنمية، اليمن
- السيد غاتوال أوغستين غانكووث، مؤسس مبادرة تمكين الشباب والكبار، جنوب السودان/أوغندا

النتائج المتوقعة

من المتوقع أن يعتمد قرار في هذا الصدد.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 13 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

تولت الجمهورية الدومينيكية رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، ونظرا لتدابير التباعد الاجتماعي التي طلبها البلد المضيف والأمين العام تجنبًا لانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد وضعت الجمهورية الدومينيكية مبادئ توجيهية ترمي إلى تيسير استمرارية عمل مجلس الأمن إلى أقصى حد ممكن.

ولذلك، يدعو رئيس مجلس الأمن الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب غير الأعضاء في مجلس الأمن إلى المشاركة، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، في المؤتمر المفتوح عن طريق التداول بالفيديو بشأن الشباب والسلام والأمن. وستكون مشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن من خلال بيانات كتابية حتى إشعار آخر.

وتشجّع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب على إرسال بياناتها الكتابية إلى رئيس المجلس (unscpresidencydr@gmail.com)، مع نسخة منه إلى شعبة شؤون مجلس الأمن (dppa-scdocs@un.org).

ومن ثم يعمم رئيس مجلس الأمن وثيقة تجميعية، باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس، في غضون 48 ساعة على الأقل تتضمن بيانات مقدمي الإحاطات والأعضاء في المجلس وغير الأعضاء فيه. وتحقيقًا لهذا الغرض، نشجع جميع الأعضاء الدائمين والمراقبين على إرسال بياناتهم إلى الرئاسة في الوقت المناسب.

وسيواصل رئيس مجلس الأمن إجراء مناقشات بشأن كفالة أن يكون عمل مجلس الأمن أكثر شفافية وشمولاً. ولذلك، إذا ما أدخلت تحسينات على هذه المبادئ التوجيهية في أي وقت قبل عقد المؤتمر المفتوح عن طريق التداول بالفيديو بشأن الشباب والسلام والأمن، سيتم إبلاغ جميع الأعضاء الدائمين والمراقبين بذلك.